التقرير

عالم خفي ومغلق أكثر الظواهر تشويها لوجه الاقتصاد

"

بين قيود مازالت تكبل حرية الاستثمار وبين شريحة من المواطنين تسعى إلى تحقيق ربح سهل وسريع.. ظهرت التجارة المستترة كواحدة من أكثر الظواهر تشويها لوجه الاقتصاد، ظاهرة وصفها الخبراء بعالم خفي ومغلق لا يعرف أحد على وجه التحديد ابعاده وحجمه، بسبب تواطؤ قائم على مصالح مشتركة بين من احترفوا تجارة وبيع السجلات التجارية ومأذونيات العمل وبين الوافد الذي يستفيد كثيرا من عمل تجاري لا يحق له قانونا ممارسته.

ورغم أن الظاهرة تتواجد في كثير من الدول بمعدلات متفاوتة، إلا أن تبعاتها السلبية متعددة وهو ما يوجب ضرورة التصدي لها وتقليل انتشارها إلى أدنيى ما يمكن، وأخطر ما يرتبط بهذا النشاط الخفي ليس فقط أن المستفيد الأكبر منه وافدون لكن الأكثر خطورة هو وجود نشاط يمثل نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي الإجمالي خارج التنظيم والمراقبة، وأيضا خارج الإطار الضريبي المطبق على جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة، وهذا الخفاء الذي تعمل في ظله التجارة المستترة يجعل من الصعب وضع سياسات تنظم القطاعات التي تسود فيها هذه الأنشطة وخاصة عندما يتعلق الأمر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تنتشر فيه التجارة المستترة بشكل ملموس.

وبينما تضع السياسات الحكومية هذه النوعية من المؤسسات في صدارة الركائز التي تعتمد عليها لإيجاد فرص عمل مجدية للمواطنين وللمساهمة في رفد الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي.. فانه نتيجة للتجارة المستترة تعاني بعض المؤسسات التي يديرها مواطنون من منافسة غير عادلة، فضلا عن أن غالبية الشركات التي تسود فيها التجارة المستترة تعتبر معوقا أساسيا للتعمين وتوظيف المواطنين لأن الوافد الذي يسيطر عليها يفضل غالبا توظيف شخص من نفس جنسيته كما أن ظروف العمل نفسها في هذه الشركات تصبح غير مناسبة لعمل المواطنين.

وبعد عقود من انتشار التجارة المستترة تأتي حزمة القوانين والتشريعات الجديدة التي تهدف إلى تحسين مناخ التجارة والاستثمار لتمثل بارقة أمل لتحجيم هذه الظاهرة التي طالما استنزفت الكثير من الموارد المحلية، كما يأتي أيضا التوجه المتزايد نحو الحكومة الإلكترونية ليقدم آليات واضحة لتسجيل وعمل الأنشطة التجارية ويتزامن مع هذا الحراك عمل جاد تقوم به الجهات المعنية لرصد من يملكون عشرات من السجلات التجارية الوهمية واستدعاء هؤلاء وتوجيههم لتصحيح اوضاعهم.. وهو ما يبشر بإزاحة الستار أخيرا عن « المستترين والمتسترين» الذين سيكون عليهم خلال الفترة المقبلة اما العمل تحت مظلة قانونية واضحة أو الاختفاء من الساحة الاقتصادية.

"

رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الدولة :

التجارة المستترة ظاهرة عالمية.. ودراسة قدّرتها بـ 18 % من الناتج المحلي للسلطنة

أكد المكرم الشيخ محمد بن عبد الله الحارثي رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الدولة أن التجارة المستترة تُعدّ ظاهرة عالمية وتتفاوت معدلات انتشارها بين مختلف الدول، مشيرا إلى عدم وجود آليات محلية في السلطنة لرصدها وتقليل حجمها، وهناك بعض الدراسات العالمية التي حددت حجمها في السلطنة بنحو ١٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، وأوضح في حوار مع مجلة «التكوين» أن هذه الظاهرة لها آثار إيجابية كما أن لها آثارا أخرى سلبية وأهمها انه ينتج عنها عدم دقة البيانات الاقتصادية وارتفاع التحويلات المالية للخارج، وبينما لا يمكن القضاء على هذا الاقتصاد الخفي تماما فإنه يمكن الحد منه بالقضاء على أسبابه التي من أهمها ارتفاع معدلات البحث عن عمل وقلة الخبرة التجارية ورؤوس الاموال لدى المواطن والقيود التي تحد من حرية الاستثمار ... وإلى تفاصيل الحوار. ..

هناك أهمية لإعتماد تعريف للتستر يمكن قياسه ووضع سياسات للتعامل معه

● ما هو تقديركم لحجم انتشار التجارة المستترة في السلطنة؟

قبل تحديد حجم انتشار التجارة المستترة في السلطنة قد يكون من المناسب اولا الاتفاق على تحديد ما هو المقصود بالتجارة المستترة وما هو موقعها في الاقتصاد العالمي بشكل عام وفي الاقتصاد العماني بشكل خاص وعن اشكالها وتأثيراتها والدراسات التي اجريت حولها في مختلف دول العالم مع الاخذ في الاعتبار ان تعريفات الباحثين الاقتصاديين حولها توجهت نحو اتجاهات مختلفة فقد ربطها البعض بالناتج القومي غير المحسوب، بينما ربطها اخرون بالإيرادات التي لا يصرح بها للسلطات الضريبية، والتي يمكن ان تكون ضمن او ان تكون خارج العملية الحسابية للدخل القومي والجدير بالإشارة هنا ان هذه ظاهرة عالمية لا تخص السلطنة و دول مجلس التعاون الخليجي فقط بل تتشارك فيها جميع دول العالم وتختلف اساليبها ونسبها من دولة الى اخرى والاقتصاد الخفي ليس ظاهرة جديدة بل هي من الظواهر القديمة منذ بدء الخليقة في الأرض ووجدت في كل العصور تقريباً، ولكنها أخذت تتعاظم مع نهاية القرن التاسع عشر مع تجارة التبغ غير المشروعة وصناعة المشروبات الكحولية وتجارة المخدرات ، هذا يعني أن التبدل في الاقتصاد الخفي هو تبدل في المحتوى وليس في الطبيعة ولقد ازداد الاهتمام به ودراسته في السنوات الاخيرة فقط.

لقد أطلقت تعبيرات متعددة على هذا القطاع في مختلف دول العالم حيث سميت بجانب التجارة المستترة والتستر التجاري الاقتصاد الخفي والاقتصاد التحتي، والاقتصاد الأسود، والاقتصاد غير المرئي، والاقتصاد المغمور، والاقتصاد السفلي، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد الثاني، والاقتصاد غير المسجل ، واقتصاد الظل، والاقتصاد

المقابل ، واقتصاد الباب الخلفي ، وغيرها من الاسماء وأيا كانت التسمية فان الاقتصاد الخفي يعد من الظواهر المعقدة والتي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم وفي الواقع إنه من الصعب حصر أو معرفة الحجم الدقيق للاقتصاد الخفي في كل دولة بالرغم من وجود دراسات وتقديرات لها على مستوى جميع دول العالم.

وهنا تكمن اهمية قيام كل دولة بتعريف ما تقصده من هذه التجارة لأنه استنادا اليه يمكن تحديد مهمة قياسه وتقدير حجمه والهدف المطلوب تحقيقه والسياسات الناجعة لتحقيق تلك الاهداف خاصة في ظل عدم وجود اتفاق على تعريف محدد بالمقصود بالاقتصاد الخفي. والذي يختلف من شخص لآخر حسب مفهومه للأنشطة التي تتم في أي اقتصاد. فإذا اعتمدنا على سبيل المثال التعريف الذي يربطه بجزء من الناتج الوطني الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حساباته ولكنه لم يدرج ضمنها . أو التعريف الذي يربطه بكافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل الوطني فبالرغم من اهميتهما الا انهما في الواقع ينصرفان إلى أشياء مختلفة وبحاجة الى سياسات مختلفة للتعامل مع الاشكاليات المرتبط بهما.

وتنقسم التجارة المستترة او الاقتصاد الخفي الى نوعين رئيسين هما الاقتصاد الخفي في الانشطة المشروعة ، والاقتصاد الخفي في الانشطة غير المشروعة ويشمل الاقتصاد الخفي في الانشطة المشروعة انتاج وبيع سلع وخدمات مشروعة لا تعد مخالفة للقانون والانظمة بطبيعتها ولكنها غير معلنة ولا تُسجل ضمن حسابات الدخل القومي. وتشمل بعض أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة وقطاع التجارة الداخلية، بالإضافة إلى القطاع الحرفي والمهني.

انتشار التستر في دولة ما دليل على أن الاقتصاد الرسمي لا يلبي طلب السكان

الجانب الاخر من الاقتصاد الخفي يشمل انتاج وترويج سلع وخدمات تدخل ضمن الانشطة غير المشروعة والمخالفة للأنظمة والقوانين مثل تهريب المخدرات، والسلع المحظورة وبيع السلع المسروقة، والدعارة وتجارة السلاح وكذلك تهريب الأموال خاصة تلك التي تدخل ضمن صفقات الفساد الإداري.

وسابقا ومن خلال الجمعية الاقتصادية العمانية حاولنا التعرف على طبيعة التجارة المستترة السائدة في عمان اكثر من غيرها بتلك التي تمكن الوافد من استثمار أو ممارسة نشاط تجاري محظور عليه ممارسته لحسابه أو بالاشتراك مع غيره، أو استخدام سجل تجاري يملكه مواطن لا يسمح له نظام استثمار رأس المال الأجنبي باستخدامه. كما نجد ان من اكثر ممارسات الاقتصاد الخفي المنتشرة في منطقة الخليج تلك المتعلقة بمخالفة قوانين العمل والهجرة، حيث نجد العمالة المخالفة لبعض شروط الاقامة والعمل ، كالعمل لدى غير صاحب العمل الرسمي ونوع العمل وأوقات العمل. وقد أطلق عليها البعض مسمى الاقتصاد الرمادي وهي المنطقة التي يلتقي فيها الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي، ويشتمل بذلك عمليات مجرمة قانوناً، وفي الوقت الذي تمارس بشكل علني وشرعي، فضلا عن عدم دفع مستحقاتها الضريبية للدولة نجد ان طبيعتها هلامية مع صعوبة ضبط حدودها ووجود عدة عقبات أمام التعرف عليها وفي مقدمتها صعوبة الإعلام والاستعلام عنها وذلك لأنها عالم مغلق إلى حد كبير . ومن الملاحظ في السلطنة أن معظم المؤسسات والشركات المتسترة تعمل بشكل شبه نظامي يصعب كشفها، ويكون هناك تكاتف قوي وتعاون مستمر بين المواطنين والمتسترين عليهم.

● هل لك ان تحدد اسباب ظاهرة التجارة المستترة ؟

هنالك أسباب عديدة لانتشار هذه الظاهرة بعضها تتعلق

مخالفات قوانين العمل والهجرة من أكثر مظاهر الاقتصاد الخفي في الخليج

بالمواطن مثل عدم توفر رأس المال والخبرة او الرغبة في زيادة الدخل او تنويع مصادر الدخل بصورة أسرع ويحدث أحيانا استغلال حسن النية او العاطفة الشخصية والثقة المفرطة لدى المواطن تجاه المتستر وعدم إدراك المخاطر المترتبة عليها وأخيرا التكاسل وعدم الثقة بالنفس والخوف من المنافسة التجارية. الجدير كذلك الاشارة الى أن الكثير من التجارب اثبتت ان زيادة معدلات البطالة ونسبة الفقر تؤدي الى انخفاض مستوى الدخل الذي يسهم بدوره في ارتفاع معدلات الجريمة، وازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي مع استمرار البطالة وانخفاض مستويات الدخل مع الرغبات في تحقيق مستوى معيشي افضل.

واسباب اخرى تتعلق بالمستتر او المستثمر أساساً تعود الى عدم مساواته بالمواطن ووضع قيود على ممارسته الأنشطة التجارية والصناعية إضافة إلى عدم توفر البيئة الاستثمارية والتجارية المناسبة، مثل منح الأجنبي صلاحيات مماثلة للمالك/المواطن من حيث إبرام عقود نيابة عن المواطن ووضع قيمة المبيعات في الحساب الشخصي وغيره اضافة الى التعقيدات الإدارية والقيود الحكومية التي تؤدي إلى زيادة الدوافع لدى الأفراد للتحايل على هذه النظم والقواعد، بهدف تنظيم أنشطة تضع الحكومات حواجز قانونية لها وفي نفس الوقت السوق بحاجة اليها.

وكلما زادت نسبة حجم الاقتصاد الخفي للناتج المحلي يمكن النظر اليها بمثابة دليل على أن الاقتصاد الرسمي لم يعد يلبي طلب السكان وبالتالي تساعد الحكومات على قيامه لأنه ليس سوى نتيجة للتدخل الحكومي في سير اقتصاد السوق، خاصة أن العاملين في الاقتصاد الخفي يتصفون بتدني مستوياتهم العلمية، إذ إنه لا يوجد أي دور للشهادات ولمستويات التعليم ، أي لا يوجد ما يعيق التوظيف فيه إذ شمل جميع الطبقات من الشباب بغض النظر عن مستوياتهم العلمية وفي الوقت ذاته هو أكثر إدراراً للربح

من الاقتصاد الرسمي لذلك يلجأ إليه الكثيرون للتهرب من تعقيدات الإجراءات الحكومية . وتشير الدراسات إلى أنه عندما تحاول الدول تنظيم العمل في السوق تحاول بعض فئات المجتمع تجاوز تلك الأنظمة وينشأ ما يسمى بالاقتصاد الخفي أو التجارة المستترة

وارى ان هذه الخدمات طبيعية وناجمة عن قوة عوامل السوق لسد الفجوة بين العرض والطلب نتيجة التدخلات الحكومية، والكثير من الحكومات تعالجها.

وتُعَدّ الضرائب المرتفعة مسؤولة عن حدوث ظاهرة الاقتصاد الخفي في الكثير من الدول. بحيث تكون المخاطرة والتحول للاقتصاد الخفي أكثر جدوى كلما ارتفعت معدلات الضرائب ولقد توصلت بعض الدراسات الى ان زيادة الأعباء الضريبية، إلى جانب التهرب الضريبي، يُضعف من إمكانية تقليص حجم الاقتصاد الخفي.

● ما هي الآثار المترتبة على الاقتصاد الخفي؟

من اهم إشكالاتها أنها تقدم بيانات اقتصادية غير صحيحة قد ينجم عنها قرارات اقتصادية خاطئة أو غير متوازنة. فمقاييس الاقتصاد مثل الإنتاج المحلي والناتج الوطني ومستويات البطالة والتضخم كلها يتم استخلاصها عادة من بيانات العمليات الاقتصادية المعلنة والمسجلة نظاماً، وهذه المعلومات تسهم بطريقة أو بأخرى في تخصيص موارد الميزانية وفي التخطيط التنموي وتوجيه الموارد والمشاريع، فإذا كانت هذه البيانات والأرقام لا تمثل حقيقة الوضع الاقتصادي (بسبب تأثيرات الاقتصاد الخفي في هذه

الشركات المستترة عالم مغلق وتعمل بشكل نظامي وبتكاتف مع المواطن المتستر

الأرقام) فإن القرارات الناتجة عنها لن تؤدي إلى أهدافها في أحسن الأحوال.

في الواقع توجد للاقتصاد الخفي آثار سلبية واخرى ايجابية فالآثار السلبية تتمثل في تشويه المؤشرات الاقتصادية. كما تؤدي الى فقدان حصيلة الضرائب، وكذلك الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي، والأثر في توزيع الموارد، إلى جانب الأثر على النمو الاقتصادي.

ويعد فقدان حصيلة الضرائب من أهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي؛ وذلك نتيجة التهرب الضريبي في بعض أشكال الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة، والذي بدوره يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.

وكلما كبر حجم الاقتصاد الخفي زادت نسبة التشوه في المعلومات الخاصة بالمؤشرات الخاصة باستقرار السياسات الاقتصادية وينجم عن ذلك رسم سياسات غير مناسبة لا تتمكن من تحقيق اهداف الاستقرار الاقتصادي.

كما يسهم الاقتصاد الخفي في زيادة المنافسة غير العادلة بسبب عدم خضوعه للقيود التي يتوجب ان تلتزم بها الانشطة التي تعمل لموجب قواعد الاقتصاد الرسمي بما في ذلك عدم دفع الضرائب او التهرب الضريبي ويؤثر ذلك على الكفاءة الاقتصادية بسبب تدفق الموارد من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد الخفي ويخل الاقتصاد الخفي بالبيانات والمعلومات الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي وبالتالي يشوه المؤشرات الاقتصادية من خلال التقديرات غير الدقيقة عن معدلات النمو الاقتصادي وقياس حجم الدخل الوطني.

اما فيما يتعلق بالآثار الايجابية للاقتصاد الخفي فان الدراسات تشير الى انه بالرغم من سلبيات الاقتصاد الخفي الا انه توجد العديد من الفوائد مرتبطة بوجوده والتي يتوجب اخذها بالاعتبار أيضاً حيث توصلت احدى الدراسات إلى أن أكثر من ٦٦٪ من المكاسب التي يتم تحقيقها في الاقتصاد

الخفي يتم إنفاقها مباشرة في الاقتصاد الرسمي وينجم عن ذلك آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وإيرادات الضرائب المباشرة بجانب ذلك فإن بعض أنشطة الاقتصاد الخفي قد تُسهم في انخفاض معدلات البطالة اذا تمكنت من توفير فرص عمل خارج اطار الاقتصاد الرسمي و تمنح الأفراد فرص الحصول على دخل أساسي أو إضافي، بالإضافة إلى تخفيف الاعباء المعيشية على المواطنين بسبب إسهامها بتقديم السلع والخدمات بأسعار أقل من تلك التي يقدمها الاقتصاد الرسمي.

وترى بعض الدراسات ان وجود اقتصاد خفي منتج وديناميكي يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي، خصوصا في بيئة الاعمال التي تتسم بجمود في الاقتصاد الرسمي الذي ينجم عنه ارتفاع معدلات الإفلاس بين المنشآت ورفع معدلات البطالة. وتضطر بعض الدول للتوقف عن سياسات مكافحة التضخم بسبب ضغوط الرأي العام وتتوجه الى سياسة اكثر تكلفة من الناحية السياسية من خلال السماح للتضخم بالاستمرار بهدف تحقيق فرص وظيفية اكثر. وهنا يلعب الاقتصاد الخفي دور المهدئ الاجتماعي وتوصلت احدى الدراسات الى ان وجود اقتصاد منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.

● ولكن ألا تؤدي إلى إضعاف الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي؟

هذه ايضا من آثار التستر التجاري حيث تضعف الكفاءة الاقتصادية عن طريق الإخلال بتوزيع الموارد، وهو ما يحدث على أرض الواقع فعليا بسبب المنافسة غير العادلة بين الانشطة غير القانونية للاقتصاد الخفي وانشطة الاقتصاد الرسمي، حيث تجتذب معاملات الاقتصاد الخفي والتستر التجاري نصيبا من الموارد المالية البشرية المتاحة، بسبب تكاليفها الادنى من مثيلاتها في الاقتصاد الرسمي التي ينظر إليها على أنها غير مجدية وغير منافسة، مما يتسبب في اتساع وانتشار معاملات التستر التجاري التي يذهب جزء من عوائدها إلى العمالة الوافدة، والذين بدورهم يقومون بتحويلها إلى الخارج بدلا من استفادة الاقتصاد الوطني منها، وهو ما يشكل تسربا للاقتصاد العماني.

ويتضح من ذلك أن التستر التجاري يتسبب بدرجة كبيرة في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي من خلال دوره التشويهي للمؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة، بمعنى أن واضعي تلك السياسات سيواجهون في إطار عملهم على تصميمها مؤشرات غير واقعية ما سيؤدي إلى وجود سياسات مختلة، واختلال الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم خلق مشكلات وتشوهات اقتصادية جديدة، إضافة إلى تأثيره السلبي على فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد، وبما أن معظم المعاملات تتم بالشكل النقدي المباشر، وبالتالي فإن زيادة الأنشطة المختلفة في إطار معاملات التستر التجاري تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود ويصبح أحد الدوافع الأساسية للاحتفاظ بها، وهو ما يؤثر على فعالية السياسة النقدية، بسبب زيادة اعتماد التعاملات في مجال التستر التجاري على الأساس النقدي، والتي تشكل في حقيقتها احتياطيات البنوك والنقود السائلة المفترض أن تكون تحت تحكم وسيطرة السلطة النقدية.

● هناك مؤشرات في دول المجلس تم استخدامها في تقدير حجم التجارة المستترة مثلما في السعودية على سبيل المثال... هل لديكم توجه للاستفادة من مثل هذه التجارب في تحديد حجم الظاهرة في السلطنة؟

لا اعتقد انه قد تم دراسة موضوع التجارة المستترة وتشخيص اسبابها بمنهجية علمية في المنطقة وتبقى هنالك جهود تبذل بين الفترة والاخرى لمعالجة هذه الظاهرة والأمر يتطلب تقييم الأنشطة التجارية التي تدار بالتستر ووضع السياسات الكفيلة لتصحيح وضعها بدلا من الاجتهادات غير المحايدة خاصة ان حجمها في المنطقة يُعدّ مقبولا مقارنة بالوضع في الكثير من دول العالم الاخرى حيث اظهرت دراسة اجراها في سنة ٢٠١٢ احد الباحثين في جامعة لينز الالمانية بالتعاون مع معهد دراسات العمل عن الاقتصاد الخفي بين سنة ١٩٩٩م و ٢٠٠٧ والتي شملت ١٦٢ دولة ان معدل نسبة حجم الاقتصاد الخفي الى اجمالي الناتج المحلي في دول شرق اسيا بلغ حوالي ١٢،٧ ٪ و في اوروبا الشرقية وشرق اسيا ٣٢،٦ ٪ وفي امريكا الجنوبية ٣٣،٨٪ وفي المنطقة العربية ٣٢،٥ ٪ وفي اوروبا الغربية ١١٪ و في جنوب اسيا ٢٢،٢٪ وفي دول جنوب الصحراء الافريقية ٣٣،٢ .

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي نجد ان نسبتها في البحرين ١٧،٩٪ وفي الامارات ٢٥،٨٪ وفي قطر ١٨،٧٪ وفي السعودية ١٨،٠٪ وفي الكويت ١٩،٣٪ بينما في السلطنة ١٨،٤٪

اما على مستوى الدول العظمى في العالم نجد ان النسبة في الولايات المتحدة الامريكية ٨،٦٪ وفي بريطانيا ١٢،٥٪ وفي فرنسا ١٥٪ وفي المانيا ١٦٪ وفي الصين ١٢،٧٪ بينما بلغت في روسيا حوالي ٤٤٪.

وفي الوقت الذي ترتفع فيه النسبة في بوليفيا لتصل الى ٦٦٪ وفي نيجريا ٥٦٪ نجد انها تزيد في تايلند عن ٥٠٪ وتصل الى ٣٩٪ في البرازيل و ٣٥٪ في المغرب وباكستان و ٢٧٪ في ايطاليا و٢٢٪ في الهند.

وأظهرت نتائج دراسة اخرى أصدرها صندوق النقد الدولي تقديرات حجم الاقتصاد الخفي بنسب تتراوح بين ٣٥ -٤٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية، وبنسبة تراوحت بين ٢١ -٣٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في بلدان التحول الاقتصادي، وبنسبة تراوحت بين ١٤ -١٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي. حيث قدر في المملكة العربية السعودية بما يقارب ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بناء على تقديرات عالمية وأخرى صادرة عن صندوق النقد الدولي، ويشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا، ووفقا لنتائج عدد من الدراسات التي تمت حول التستر التجاري في السعودية، فإن أكثر النشاطات التجارية والصناعية التي سجلت معدلات مرتفعة للتستر التجاري هي البقالات الصغيرة التي سبق وأن أوضحت وزارة العمل أنها تعمل بدون تراخيص، ومحلات بيع الأقمشة، ومحلات بيع الخضار والفواكه التي أقرت الدولة سعودتها بالكامل،

والمخابز، والمطاعم، أما في المجال الصناعي فقد تركزت في ورش السيارات ومراكز الخدمة.

● ما أهم الآليات التي يتم استخدامها للحد من هذه الظاهرة؟

على الصعيد المحلي لا توجد ولكن على الصعيد الدولي يتفق الباحثون في مجال الاقتصاد الخفي على انه من الصعب تقدير الحجم الحقيقي لهذا الاقتصاد تقديرا دقيقا لأنه في الاساس اقتصاد خفي يتسم بالسرية والبعد عن الجهات التنظيمية. إلا أن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير حجمه مع ملاحظة وجود تضارب في تقديراته بسبب عدم الاتفاق على تعريف محدد له، وعليه يختلف التقدير باختلاف تعريف الأنشطة التي يتم تقديرها. ولقد تعددت الأساليب المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي التي تختلف باختلاف المدخل المستخدم في القياس. ولذلك لا يستطيع أي من الذين تناولوا هذا الموضوع الجزم بأنهم قد قاموا بتقدير حجم الاقتصاد الخفي بدقة كاملة.

لقد استخدم الاقتصاديون مجموعتين من الأساليب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي، المجموعة الأولى تمثلت في الأساليب المباشرة ، والتي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الخفي وتجميع هذه الأنشطة للتوصل الى تقدير للمعاملات التي تتم في هذا الاقتصاد، ولكن بسبب صعوبة الأساليب المباشرة وتعقيداتها تم استخدام اساليب أخرى غير مباشرة تقوم على محاولة اكتشاف الآثار التي تترتب على وجود مثل هذا الاقتصاد واهم الاساليب التي استخدمت هي مدخل الفروق بين الدخل و الإنفاق ويقوم على افتراض أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة و جانب منها لا يتم الإفصاح عنه ولكنه يتحول لاحقا الى إنفاق . ويتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي باحتساب الفروق بين الدخول المسجلة والإنفاق الفعلي .

كما تم ايضا استخدام مدخل المراجعات الضريبية ويتم من خلال المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من الافراد

الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحتها على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع وإخضاعهم للفحص الدقيق والمراجعة لمحاولة اكتشاف نسبة التهرب الضريبي ثم تعميم هذه النتائج على المستوى الوطني وعلى سبيل المثال اوضحت نتائج مثل هذه ان إخفاء المستوى الحقيقي للدخل يرتفع بالنسبة لبعض الفئات الى مستويات في الولايات المتحدة الامريكية تصل الى ٦٠ ٪. و في السويد نجد ان نسبة تتراوح ما بين ٨٪ – ١٥٪ لا تكشف عن دخلها الفعلي..

هناك ايضا مدخل سوق العمل ويقوم هذا المدخل على أساس استخدام المسوحات لتحديد الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية في سوق العمل وتلك المسجلة بشكل رسمي وعلى اساسه يتم تقدير حجم العمالة غير المنتظمة وبالتالي حجم الاقتصاد الخفي، كما يوجد المداخل النقدية ويتم على افتراض أن معاملات الاقتصاد الخفي تتم أساسا باستخدام المبالغ النقدية بهدف إخفاء الحجم الحقيقي للمعاملات وينعكس ذلك على ارتفاع الطلب على النقود السائلة. ولقد قام بتحديد حجم الاقتصاد الخفي عن طريق احتساب كمية النقود اللازمة لتمويل معاملات الاقتصاد الخفي بخصم الطلب على النقود اللازم لتمويل المعاملات التي يمكن أن تتم في ظل غياب الاقتصاد الخفي من حجم الطلب على النقود في الاقتصاد ككل. وبعد ذلك تم قياس سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي. ولقد تناولت العديد من الدراسات دراسة هذا الموضع باتباع هذا الاسلوب بعضها باستخدام معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب وأخرى عن طريق احتساب المبادلات من خلال اشتقاق حجم الناتج الوطني باستخدام الأساليب النقدية ثم خصم حجم الناتج الوطني الإجمالي للاقتصاد الخفي من هذا الإجمالي لتقدير حجم الاقتصاد الخفي.

● من وجهة نظركم... كيف يمكن الحد من التجارة المستترة؟

اقتصاديا عند التعامل مع اقتصاد الظل تعمل الحكومات على مواجهته من خلال التتبع والسيطرة على العمالة غير النظامية، وغسيل الأموال، وعمليات التهرب والتجنب الضريبي.

هنالك اقرار عالمي على صعوبة القضاء عليها ومن مصلحة الاقتصاديات الوطنية معالجة أسباب قيام التجارة المستترة المتمثلة في الانظمة الحكومية والعوائق التي تضعها وان تكون نقطة الانطلاق بالنسبة لنا في تعريف ما نقصده بالتجارة المستترة ودراسة كيفية الحد منها وليس بالضرورة القضاء عليها وذلك بأقل تكلفة على المستهلك مع الاخذ في الاعتبار آثارها الايجابية. وتبدأ بعد ذلك الجهود بأبحاث ميدانية معلنة تساعد على التنظيم وتبقي ما يمكن أن ينتفع به، ولا تسمح في الوقت ذاته بهدر الثروات والفرص، وبالتالي فإن محاربة تلك الأنشطة لا يعني وجوب التخلص منها ولكن العمل على تصحيح أوضاعها ومراعاة الآثار الايجابية الناجمة عنها والتعامل مع جوانبها السلبية وتنظيمها.

وفي هذا الصدد يمكن تحويل الأنشطة الكبيرة منها إلى نظام الاستثمار الأجنبي بترخيص محدد وكذلك تسهيل إجراءات منح الرخص للمستثمرين الأجانب وفسح المجال امامهم في كافة الأنشطة الاستثمارية وعدم الخلط بين مشكلات العمل وحرية ممارسة الانشطة التجارية. حيث سيساعد ذلك على انسياب الحركة التجارية والخدمية وبالتالي الحصول على إيرادات من الضرائب وزيادة إيرادات الدولة بالإضافة إلى توليد فرص وظيفية للعمانيين وإلزام أصحاب المحلات التجارية أو الخدمية بإمساك سجلات محاسبية منتظمة وتجريم إيداع إيرادات الحسابات التجارية في الحسابات الشخصية واعتقد ان يمكن لقانون الضرائب الجديد الذي الزم جميع المؤسسات العاملة في السلطنة بتقديم اقراراتها الضريبية ومشروع قانون الاستثمار الاجنبي الذي هو قيد الدراسة حاليا اذا ألغي او خفض شرط حجم راس المال يمكن ان يسهما بشكل كبير في معالجة الظاهرة..